

الانتخابات

واتفاق فبراير



ناصر محمد العطار

■ كلما اقترب الوقت لإجراء الانتخابات النيابية في موعدها الدستوري تشهد الساحة زخماً هائلاً من الأساليب والإجراءات وسبقها وصحبها بتركز عما كان وما ستكون وما يجب عمله في سبيل التهيئة لإجرائها وهذا التنوع والتعدد في المفاهيم يعد ظاهرة صحية من شأنها تعميق ثقافة مدني وفراد في إيجاب الانتخابيات النيابية في موعدها الدستوري تشهد الساحة زخماً هائلاً من الأساليب والإجراءات وسبقها وصحبها بتركز عما كان وما ستكون وما يجب عمله في سبيل التهيئة لإجرائها وهذا التنوع والتعدد في المفاهيم يعد ظاهرة صحية من شأنها تعميق ثقافة مدني وفراد في إيجاب

الانتخابات في موعدها الدستوري تشهد الساحة زخماً هائلاً من الأساليب والإجراءات وسبقها وصحبها بتركز عما كان وما ستكون وما يجب عمله في سبيل التهيئة لإجرائها وهذا التنوع والتعدد في المفاهيم يعد ظاهرة صحية من شأنها تعميق ثقافة مدني وفراد في إيجاب الانتخابيات النيابية في موعدها الدستوري تشهد الساحة زخماً هائلاً من الأساليب والإجراءات وسبقها وصحبها بتركز عما كان وما ستكون وما يجب عمله في سبيل التهيئة لإجرائها وهذا التنوع والتعدد في المفاهيم يعد ظاهرة صحية من شأنها تعميق ثقافة مدني وفراد في إيجاب

انتخابات في موعدها الدستوري تشهد الساحة زخماً هائلاً من الأساليب والإجراءات وسبقها وصحبها بتركز عما كان وما ستكون وما يجب عمله في سبيل التهيئة لإجرائها وهذا التنوع والتعدد في المفاهيم يعد ظاهرة صحية من شأنها تعميق ثقافة مدني وفراد في إيجاب الانتخابيات النيابية في موعدها الدستوري تشهد الساحة زخماً هائلاً من الأساليب والإجراءات وسبقها وصحبها بتركز عما كان وما ستكون وما يجب عمله في سبيل التهيئة لإجرائها وهذا التنوع والتعدد في المفاهيم يعد ظاهرة صحية من شأنها تعميق ثقافة مدني وفراد في إيجاب

انتخابات في موعدها الدستوري تشهد الساحة زخماً هائلاً من الأساليب والإجراءات وسبقها وصحبها بتركز عما كان وما ستكون وما يجب عمله في سبيل التهيئة لإجرائها وهذا التنوع والتعدد في المفاهيم يعد ظاهرة صحية من شأنها تعميق ثقافة مدني وفراد في إيجاب الانتخابيات النيابية في موعدها الدستوري تشهد الساحة زخماً هائلاً من الأساليب والإجراءات وسبقها وصحبها بتركز عما كان وما ستكون وما يجب عمله في سبيل التهيئة لإجرائها وهذا التنوع والتعدد في المفاهيم يعد ظاهرة صحية من شأنها تعميق ثقافة مدني وفراد في إيجاب

رئيس دائرة الشؤون القانونية

تلقت «الميثاق» ردا من الأخ فواز الرصاص السكرتير الثاني لوفد اليمن الدائم في جنيف على ما نشرته صحيفة «الميثاق» من تحليل إخباري في عددها الصادر يوم ٢٥ يناير ٢٠١٠ وأعاد الموقع نشره يوم الخميس بعنوان «سفاراتنا تحترف الصمت» للزميل عصام السفياني... وعملا بحق الرد تنشر «الميثاق» نص الرد كما وصلنا عبر البريد الإلكتروني..

حق الرد

سفاراتنا تخترق الصمت!

الأخ / رئيس تحرير صحيفة الميثاق المحترم

بعد التحية..

إسمح لي في البداية أن أهنئك ومن خلال كافة أفراد أسرة الميثاق على التميز الكبير الذي شهدته وإلتزال تشهده الميثاق سواء من حيث الشكل أو المضمون ، هذا التميز الذي جعلها وهي لسان حال الحزب الحاكم لا تتردد لحظة واحدة في ممارسة النقد البناء بهدف الإصلاح وهذه ميزة كبيرة تحسب للميثاق والقائمين عليها .

وعطفاً على ماسبق ، أرجو أن تسمح لي بالتعليق على مقال خطه ظم الأخ / عصام السفياني ونشر صحيفتكم ثم على موقعكم الموقر يوم الخميس ٢٨ يناير ٢٠١٠ بعنوان «سفاراتنا تحترف الصمت» وقيل الخوض في الموضوع أود التنويه بأن تعليقي هذا لا يمثل وجهة النظر الرسمية لوزارة الخارجية وإنما يمثل وجهة نظري الشخصية كدبلوماسي يعني يعمل في واحدة من البعثات اليمنية في الخارج وتحديداً في وفد بلادنا الدائم في جنيف بسويسرا .

وفي البداية أود أن أقدم بالشكر للأخ الكاتب المقال الذي - وإن حوى مقاله بعض المعلومات غير الصحيحة - إلا أنه أراد من مقالته استغلال قدرات وإمكانات الدبلوماسيين اليمنيين بشكل عام وأولئك العاملين في الخارج بشكل خاص وهذا في الواقع ما أود أن أشكرك عليه.

- بادئ ذي بدء أود الإشارة إلى أن الكثير من الناس في اليمن يعتقدون بأن الدبلوماسي يعمل ويعمل ويسكن في برج عاجي ومرتبته في الداخل ٧ آلاف دولار وفي الخارج ١٥ ألف دولار وهذه النقطه بالنادسة طريحا أكثر من مسؤول في الدولة لئلا يفكر ويأتمر بهذا الخصوص إن موظفي وزارة الخارجية خلال سعيهم من أجل إصدار كادر خاص بهم في عام ٢٠٠٣ قد قرروا تشكيل لجنة للإلتقاء بقيادات في الدولة لبحثهم على رفع مرتباتهم في الداخل لأن مرتب السفير في تلك الفترة لم يكن يتجاوز مبلغ ٤٠ ألف ريال يعني في أحسن الأحوال وعندما إلتقوا بعدد من أعضاء مجلس النواب ل طرح الموضوع عليهم صرح فهدم أحدهم قائلاً: أتقوا إلا أنهم تتفاضون مرتباً على خطا.

والنسيبة لقال الأخ السفياني أود التاكيد بان الدبلوماسيين اليمنيين العاملين في كل سفاراتنا في الخارج ليسوا جيشاً من الموظفين كما ذكر في مقاله وهم لا يتكلمون حتى كتبية واحدة بحسب التصنيف العسكري كون عدهم لا يتجاوز الـ ٣٠٠ شخص بينما عدد الدبلوماسيين في الداخل لا يتجاوز الـ ٤٠٠ شخص والنسيبة لرتيات الدبلوماسيين يتقاضون أود طمانة الدبلوماسي اليمني يتقاضى واحد من أدنى المرتبات الموجهة للدبلوماسيين على مستوى العالم على ما يقارنه في الدول التي يتشابه وضعها الاقتصادي مع وضعنا أو أسوأ منه نظر مرتب دبلوماسيها اعلى بكثير من مرتباتنا نحن وللأسف أكثر أود أن أوضح أن ميزانية وزارة الخارجية كانتعمها في الداخل والخارج بما فيها الميزانية التشغيلية لكل سفاراتنا وبعثاتها في الخارج لا يتجاوز مبلغ ٤٠ مليون دولار وهو رقم متواضع جداً عند قياسه بميزانية أكثر لبلخ كاتب المقال واللاجوه القراء لمجموع ميزانية وزارة الخارجية كما تعتمها في الخارج يساوي تقريبا ثلثي الميزانية الإنشائية لمبلغ الوحدة المحلي لتنفيذها حالياً أي بين أمتا أنها لا تتجاوز ميزانية برنامج عمالي من البرامج الكفيرة التابعة لوزارة الصحة العامة والسكان.

نقطه أخيرة أود إضافتها في هذه الفقرة وهي أنه في إحدى المرات إلتقت بأحد أعضاء مجلس النواب وعندما عرف أنني عمل في وفد بلادنا بسويسرا قال وبالرحم أنت مخلوق لك في سويسرا بل الدبلوماسي والمخابرات ومن ثم سألني كم المصير رصيدي الآن وكان يرد عليه وهل تعتقد أن هذه الأرباح ليس لها صواب وأن تلك البنوك نظل تبحث عنى طوال النهار لتسلمنى مفااتي خزانتي

أما قول الأخ الكاتب بأن هناك قصوراً في أداء بعثاتنا الدبلوماسية في الخارج فهذه نقطة ينبغي التوقف عندها والحدوث عنها بطريقة أخرى ولتلك سأسأل الأخ الكاتب سؤالاً مباشراً وهو كيف كان أداء وزارة الخارجية وبعثاتها قبل عشر سنوات من الآن ؟ والإجابة بكل وضوح بان أداء الوزارة وبعثاتها قد شهد نقلة نوعية كبيرة جداً صحيح أنها لم تصل بعد إلى مستوى الطموحات لكنها في النهاية أحسن بكثير مما كانت عليه إضافة إلى أن التطور في الأداء عملية مستمرة ولكي هذا يحدث نحتاج كمبره وحشو أود أن أذكر بان وزارة الخارجية اليمن من أن تحتل آخر من مصب مهب في عدد من المنظمات المهنية والدولية ومنها مؤخرأ على سبيل المثال لا الحصر الأمم المتحدة ومير عام المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم وتصيب رئيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وتأسيس منصب صنعاء الخدمان على عدد من دول الإقليم وتروى بلادنا حالياً لمجموعة الـ ٧٧ والصين التي تضم أكثر من ١٢٠ دولة وهذا يحدث نحتاج كمبره بصف تلك نجاح الوزارة في حشد الدعم والتأييد للاستفادة من أمم التعليم السويسرية وبالتالي تمكنها من الحصول على منحة اليمنيين اليمنيين العام للأمم المتحدة ورئيسة برنامج المساعدة الإنمائي الخاص بكل الدول العربية كما استضافت بلاديتهما فيلج جهود الوزارة ودعم بقمة مؤسسات الدولة إلتحاق صنعا والديمقراطية الناشئة ومؤتمر صنعاء الإقليمي حول الديمقراطية وحقوق الإنسان ووبر محكمة الضحايا البولية والوروة الـ ٣٧ مجلس وزراء الخارجية الدولي الإسلامية ومؤتمر صنعاء الإقليمي حول المعارف التقليدية والصادر الورائية وأشكال التعبير الثقافي الذي لولا جهود أعضاء وفد بلادنا الدائم في جنيف لما عقد في صنعاء ولتلم عهده في عاصمة عربية كبيرة ، كما وقعت بلادنا التوقيع من إتفاقيات التعاون في عدة مجالات ومنها التعاون والتشويق

وحدتي أضحت قوية

وقال الشاعر لطفي جعفر أمان:

كلنا يعكز للنضال
ومنا وحدة لا انفصال.

وكذلك قال الأستاذ عبدالله عبدالوهاب نعمان الفضول:

«وحدتي وحدتي في تشييداً راعاً يملا نفسي
أنت عهد عالى في كل ذمة»

والذي يحز في النفس انه بعد تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢مايو ٩٠م وبعد ٢٠ عاماً من قيامها نسمع أصوات نشاز تطالب بالعودة لماضي التشظير البغيض مستأنسين آلاف الشهداء الذين سقطوا من أجل الوحدة.

لم تزد هذه الأصوات وغيرها في كل أنحاء اليمن مع الشهيد على عنتز:

تعيشي يا وحدة لنا كلنا
فتحن فدك طول الزمن

واحد التأكيد لكل المشككين بشأن الجييال اليمنية أن الوحدة راسخة رسوخ الجييال العوالي وكل هؤلاء ترد نثيد الشاعر الشيخ محمد يحيى الجنيدي بصوت المبدع أيوب طارش:

عبرت كل المخاطر والخطوب
جمعت بين القوالب والقلوب

وهدت يدي عن شمال وجنوب
وبدت كالشمس من خلف الغيوب

وحدتي أضحت قوية
سوف نحيهاما سوية

وستبقى أبدية □

الثانية فجراً وهم عندما يخرجون من منازلهم إلى مقر عملهم في الصباح لا يعيرون إلا عند الساعة الثامنة مساءً في الأيام العادية الأمر الذي يسبب ضغط واثئ نفسياً كبيراً على الدبلوماسي وفراد عائلته على حد سواء وأما بخصوص صفته بعض سفاراتنا في الخارج تؤدي دورها بمهنية عالية كما أن دبلوماسيين يتحدثن إلى القوات القضائية المختلفة بغرض الترويج للبلد من جميع النواحي وسادخر مثاليين للتدليل على ذلك ، الأول هو البرنامج التلفزيوني الذي أعدته إحدى القوات القضائية البلغارية عن اليمن والذي استضافت فيه السكرتير الثالث لسفارتنا في صوفيا أحمد البابلي الذي روج للبلد اقتصادياً وسياسياً بلغة إنجليزية راقية وأقعية وصلت إلى مدارك المشاهدين بسهولة والمثال الأخر للقوات المتعددة التي أجهزها السكرتير الثاني لسفارتنا في بيروت أمين الهمداني مع قناتي المنار والعالم الذي أوضح خلالها الكثير من الحقائق عن الحرب الساسية التي شنتها الدولة ضد المترددين الحوثيين وبين الجهود الكبيرة التي بذلتها وإلتزالها لتبنيها الحكومة لمساعدة التازمين من مناطق التمرد في صعدة وسفان .

نقطه الجيد أود التنويه إليها قبل أن أختتم مقالتي هذا وهي الخاصة بالصورة السليمة عن بلادنا ووبر وسائل الإعلام في هذا الجانب وهذا المصدر أود أن أذكر بالنقطة التي عرفتها إحدى المراكز البحثية في صنعاء والتي اتهمت فيها الدبلوماسية اليمنية بالنسب والبسب وراء الصورة السليمة عن اليمن في الخارج وهذا لعمرى ظلم فادح وتجنبي كثير على وزارة الخارجية وكل منسوبيها والحققة أن الصورة السليمة مرهبا إلى أن هناك بالفعل سبلتات متعددة في البلد بكل أسف وهناك فساد مستشري في كل أجزاء الدولة إلى الدرجة التي جعلت القيادة السياسية - مثله فحماة الأخ الرئيس / عبد الله صالح رئيس الجمهورية- حذفته إلا - فقد جعل مكافحة الفساد وتحييف منابعه واحدة من أهم الأولويات العشر التي وضعها فخامتها أمام الحكومة لتنفيذها في ظرف عام كما أن هناك ممارسات خاطئة موجودة بالفعل مثل

مشاكل الأراضي وظاهرة حمل السلاح في كل مكان والإعتداء على بعض المشاريع الإستثمارية وعمليات خطف وقتل بعض السيار والقتل لهم والتي - على الرغم من محدوديتها إلا أنها تؤثر كثيراً على الراي العام الأجنبي هذا طبعا دون ذكر المشاكل الأمنية الداخلية والتي تلقى أعضاء سفارتنا في الخارج مثل القطع لقطات الرصاص الممزي التي وصلت في عام ٢٠٠٩ في محل عمل مرحة كل أسبوع بحسب تصريح معالي وزير النفط والاعمال وعمليات إطلاق النار على محطة كهرباء مارب الغربية والتي كان آخرها قبل أسبوعين من الآن هذا إذا ما استثنينا مشاكل ما يعرف بالحرارة الذي يقوم أفراد بعض المواطنين على الهوية ومشاكل القاعدة ومحجتها الدبلوماسيين والطلبة الجعتميين ذلك إلا أن السؤا من أن هذا كله أود السنمي الذي يمارسه الإسمال الرسمي في بلادنا في تصدق الأمور وتصوير البلد وكأنها على حافة الهاوية وللندليل على تفسير الإلام الرسمي سنعرض مثالين الأول هو ذلك المقال المنون - كيف تعرف السعربي والتي كتبه أحد كبار المسؤولين في وكالة الأنباء اليمنية منذ شهر ما قال أنها ٥٠ صفة تميز اليمنيين عن غيرهم وكلها صفات وميشية بل إنها تحاورها إلى حد القذف في أعراض اليمنيين وترهيفهم وتم توزيع هذا المقال عن طريق البريد الإلكتروني حتى وصل إلى يد بعض الزملاء العرب وقام واحد منهم بإرساله إلى مكتب التوقف عند قراتي لمفكر أن يثيري أحد الأذوة الكتاب في الصحف الرسمية أو الحزبية لئلا يرد على مقال السنمى إلا أن أمتسر مالم يحرك ساكناً وبالتالي وجدت نفسي مضطراً لأن أمتسر مالم مضادا وانقادا له في موقع نيا نيوز الإلكتروني يوم الأحد ٢٦ فبراير ٢٠١٠ بعنوان «عوة لتمجيد اليمن والمثال الأخير» انه لانسف من بين كل الصحفيين الذين تقع بهم وكالة الأنباء اليمنية سنا والصف والحزبية الرسمية يؤتمه بالوحدة وأهميتها والخيرات التي جلبتها للوطن والمواطن لم يغم أي منهم بتوضيح وتفنيد كاذبب العصبات الانفصالية المعروفة باسم الحراك والتي تدعي زورا وبهتانا أن المحافظات الجنوبية محرومة من المشاريع التنموية إلى أن سخر الله سبحانه وتعالى صحفيا لاسعاً لادقم متميز هو الأستاذ إبراهيم العشموي وهو مصري الجنسية بعني القلب والهوى ليقوم ببذل جهد كبير في إصدار كتاب يوضح حجم المشاريع الكبيرة التي قامت الدولة باستثمارها في المحافظات الجنوبية لتعويضها عن سنوات الحرمان والجفاف التي عاشتها قبل

آخرأ ولويس آخرأ هناك دور مهم ينبغي على وزارة السياحة ومجلس الترويج للقيام به وهو تزويد السفارات والبعثات الدبلوماسية اليمنية في جميع أنحاء العالم بالبروشورات والصلقات والأفلام الدعائية الحديثة عن اليمن ومناطق الجذب السياحي فيها وما أطرها كما ينبغي على وزارة الإعلام العمل على إنتاج أفلام حديثة عن اليمن والمناطق التاريخية والسياحية وإبرار جاضر اليمن التي تواجه فيه المدارس والمستشفيات والطرق الحديثة وغيرها من المنجزات من جميع أرجاء البلد ومن ثم توزيعها على تلفزيونات الدول والصحف اليمنية والقوات القضائية المختلفة بمجاناً في تقوم تلك القوات برعها على مشاهدتها عوضاً عن تلك الأفلام القديمة والتي تم تصوير معظمها في حقبة الخمسينات والستينات والتي أحسن الأحوال السبعينات والتي تعكس صورة اليمن في تلك الفترة على أنها يمن اليوم يمن أن ٢٢ من مايو الجدي .

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته □□□

فواز الرصاص

السكرتير الثاني لوفد اليمن الدائم بجنيف.

استيراد القات هو الحل!

م/ خالد عبدالله الجبري

■ تشير جميع الدراسات المتخصصة في مجال المياه منذ العقد الماضي إلى خطورة الوضع الحالي في بلادنا، وأن المشكلة الأولى هي بسبب تضاوب المخزون الجوفي المخفف نتيجة استنزافه بشكل عشوائي وغير مدروس وأستخدامها في ري المحاصيل وخاصة المحاصيل الاقتصادية التي يأخذ القات نصيب الأسد منها، ونظراً لوجود عدد كبير من الناس يعملون في زراعة وتسويق القات، الأمر الذي أدى إلى صعوبة جمع زراعته، فجميع الدراسات والأحصاءات تؤكد وجود أكثر من مليوني شخص يعملون في زراعة وتسويق القات، وهذا سوف يفاقم من مشكلة البطالة في البلد في حال أقدمت الحكومة على اتخاذ قرار المنع، وأمام هذه المشكلة ومحاولة إيجاد الحلول لم يأت قدم المحصنون والباحثون العديد من الحلول كان أهمها استخدام نظام نقل المياه باستخدام الأنابيب الخفيفة البلاستيكية والتي أحدثت ثورة في بالتقطيع والري الفقاعي والتي بالرش، لإزالة عم المورد المائي بدلاً من الري التقليدي لأن الري الحديث يقلل من الاستنزاف بحوالي ٨٠٪ من نسبة المياه كانت تضع بالتشرب والتسخين، وتقلل عدد ساعات تشغيل المضخة وتقليل كمية البزير والعمل مقارنة مع الري التقليدي ويوقف الجيوب في الأبار الذي حدهد المحصنون بسنة أمتار سنوياً، وتم الأخذ بهذا الحل بالإضافة إلى إنشاء العديد من الصواجر والقنوات وتونات الري السطحي لاستخدامها في أعمال الري والتخفيف من استنزاف المياه الجوفية شريطة عدم التوسع في الدفعة الزراعية والإكتفاء بما هو ضروري، وتم إنشاء العديد من المشاريع لهذا الغرض تعطي جميع محافظات الجمهورية أذخر منها: مشروع الحفاظ على المياه الجوفية والترية

يزداد سوءاً، واري للخروج من هذا الوضع أن يتم التركيز بشكل رئيس على الآتي:

الزراعة المطرية بدلاً من الزراعة المروية وتحصيل الدعم التي تقسمه الدولة من خلال المشاريع المتكورة اعلام لدعم وتشجيع وتطوير الزراعة المطرية خاصة إذا ما علمنا أن إنتاجية المحاصيل لم تعد تعطي نفقات الإنتاج بسبب رداءتها من جهة ووجود منتجات مستوردة من السوق منافسة لها من جهة ثانية.. بمعنى أن قيمة المنتجات أقل من قيمة المياه التي يتم استخدامها في الري.

- الاهتمام بالتشجير وصيانة المدرجات لها من أهمية كبيرة في تغذية المياه الجوفية.

- إختلال الأصفان المقاومة للجفاف وتوزيعها مجاناً على المزارعين.

- السماح باستيراد القات من الخارج بهدف الحد من زراعته وسيطرة الدولة بشكل كامل على عملية الإستيراد لكي يصل إلى المستهلك بسعر منخفضة جداً، ومماستفاه للقات اليمني تجبر المزارعين على استبداله بمحاصيل اقتصادية أكثر نفعاً لزارعها في قوتلهوم وأقل احتياجاً للماء.

دعم وتطوير العمل الحشوي لإنتاج أصناف جديدة وذات إنتاجية عالية ومقاومة للأمراض والحشرات.

- منع العشوائي للإبار واتخاذ الإجراءات القانونية الرادعة بحق المخالفين.

- إلغاء الرسوم الجمركية على الأنابيب والمخفات المستخدمة في شبكات الري.

وأخيراً أتمنى أن يتم الاهتمام بهذه المشكلة بإسامة العديد من ورشات العمل والشوات والبرامج الإعلامية السعومة والمفروعة والبرامج الإرشادية للتوعية بخطورة هذه المشكلة واتخاذ القرارات المهمة لنحدهم ثقافتها. □

مدير مكتب الزراعة والري بصعدة